

AL-ĀMIL WA AŚARIHI FĪ TAFSĪR WA TA'QĪD AL-NAHWI AL-'ARABĪ

العامل وأثره في تفسير وتعقيد النحو العربي

Dahiru Yahya

Department of Arabic Studies University of Maiduguri; Nigeria
Correspondence E-mail; dahiruyahyasong@unimaid.edu.ng

Submitted: 12/01/2026

Revised: 11/02/2026

Accepted: 30/03/2026

Published: 14/04/2026

Abstract

The term "Amil" refers to the grammatical factor that determines the inflectional ending of a word. Classical and Modern Scholars of Arabic Grammar discuss on its important to the understanding the text, supporting or criticizing. This article aims to study the "Amil" and its positive or negative impact on Arabic grammar, by presenting scholars' opinions, analyze them, and draw conclusions, using a descriptive and analytical approach. The study revealed that; the concept of "Amil" underwent a distortion after Khalil and his student Sibawayh, as it was seen as a building element and a connector of sentence structure elements, whereas others saw it as a bringer of grammatical signs. The reason some grammarians deviate from classical's concept of "Amil" was their influence by philosophical and other religious sciences, such as jurisprudence and theology. The theory emerged with Abdullah ibn Abi Ishaq, then passed through Isa ibn Umar, and flourished with Khalil and Matured with Sibawayh. The differences among grammarians in the theory of "Amil" reflect their intellectual orientations, with each influenced by their own school of thought.

Keywords

Amil, Arabic Grammar, Khalil.



© 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY NC) license (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>).

المقدمة

لا يزال العقل الانساني يتأمل في الأمور ويبحث عن أسبابها ومسبباتها، متأثراً بما شاع في الفلسفة اليونانية أنه لا وجود لسبب من دون مسبب، ولكل حادث محدث، وبذلك لم تقبل العقول العربية الأحكام النحوية من رفع وخفض ونصب وجزم دون مبرر لها، فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً، ولم لا يكون بالعكس؟، فلماذا الرفع بالتحديد؟ هذه الأسئلة لم يغفل عنها علماء العربية وإنما بنوها في أثناء عملهم في تعقيد القواعد وانطلقوا منها لتأسيس مادتهم النحوية، ونشأ من ذلك ما يسمى بالعامل، فهي من أعرق الموضوعات في النحو العربي وأكثرها إثارة للجدل والمناظرة، ويهدف هذه المقالة إلى بيان مدى أثر العامل في تفسير وتعقيد النحو العربي.

لا يزال العقل الإنساني ينزع بطبيعته إلى التأمل في الظواهر وتحليل أسبابها والبحث في عللها، متأثراً في ذلك بما ترسخ في التراث الفلسفي، ولا سيما الفلسفة اليونانية التي أقامت تصورهما للكون على مبدأ السببية؛ إذ لا وجود لسبب دون مسبب، ولا لحادث دون مُحدث. وانعكس هذا التصور على الدرس اللغوي العربي، حيث لم تقبل العقول العربية الأحكام النحوية بوصفها معطيات اعتباطية، بل سعت إلى تعليلها والكشف عن منطقتها الداخلي. ومن هنا برز التساؤل الجوهرية: لماذا يُرفع الفاعل ويُنصب المفعول به؟ ولماذا اختير الرفع تحديداً لهذه الوظيفة دون غيره؟ إن مثل هذه الأسئلة لم تكن مجرد خواطر عابرة، بل شكلت منطلقاً إبستمولوجياً أساسياً في بناء النظرية النحوية، ودافعت العلماء إلى البحث عن نظام تفسيري يضبط العلاقات الإعرابية داخل الجملة العربية.

وفي هذا السياق، نشأت نظرية "العامل" بوصفها أحد أهم المفاهيم المركزية في النحو العربي، حيث سعى النحاة من خلالها إلى تفسير ظواهر الإعراب وربطها بقوى مؤثرة تتحكم في أواخر الكلمات. وقد أسهمت هذه النظرية في بناء صرح نحوي متماسك من حيث التعليل والتنظيم، لكنها في الوقت نفسه كانت سبباً في تعقيد النحو العربي نتيجة تعدد العوامل وتداخلها، وتباين آراء العلماء في تحديدها وتصنيفها. ومن هنا، تهدف هذه المقالة إلى استجلاء أثر نظرية العامل في تفسير الظواهر النحوية من جهة، وبيان مدى إسهامها في تعقيد الدرس النحوي من جهة أخرى، عبر تحليل نقدي يوازن بين بعدها التفسيري ووظيفتها التعليمية، مع الوقوف على حدود فاعليتها في ضوء المقاربات اللسانية الحديثة. قسمت المقالة إلى محاور أساس، معروضة لشكل الآتي: (١) التعريف بالعامل لغة واصطلاحاً (٢) ظهور نظرية العامل في النحو العربي. (٣) أنواع العوامل النحوية: (٤) موقف بعض من القدماء والمحدثين من نظرية العامل: (٥) أثر العامل في تفسير معاني النصوص.

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع النقدي، إذ تسعى إلى تحليل مفهوم "العامل" في النحو العربي من خلال تتبع جذوره النظرية في كتب التراث النحوي عند كبار النحاة، ثم وصف تجلياته في تفسير الظواهر الإعرابية المختلفة. كما توظف الدراسة تحليل المحتوى (Content Analysis) للنصوص النحوية الكلاسيكية والحديثة، للكشف عن أنماط توظيف العامل وأثره في بناء القاعدة النحوية. وفي إطار التحليل النقدي، تستحضر الدراسة بعض المقاربات اللسانية الحديثة لمقارنة مدى فاعلية نظرية العامل في التفسير مقابل ما تنبئه من تعقيد في التعليم والتلقي، وذلك بهدف الوصول إلى تقييم علمي متوازن يبرز نقاط القوة والقصور في هذه النظرية ضمن سياقها المعرفي والتطبيقي.

نتائج البحث والمناقشة

مفهوم العامل لغة واصطلاحاً

فالعامل لغة هو اسم فاعل من الفعل (عمل)، جاء في لسان العرب لابن منظور "عَمِلَ يَعْمَلُ، عَمَلًا، وفاعلها عَامِلٌ، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله" (ابن منظور (١٩٩٧، ص ٤٧٤) ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ سورة التوبة: ٦٠، و يراد بالعامل هنا القائم على جمع الزكاة.

واصطلاحاً: فقد عرفه الجرجاني بقوله: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (الجرجاني ١٤٠٥، ص ١٨٨). وذلك بأن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو ساكنة، نحو: جاء زيدٌ، رأيت زيدا، مررت بزيدا. فزيدا مرفوع في الأولى على الفاعلية، ومنصوب في الثانية على المفعولية، ومكسور في الثالثة على الجر. فنقول إذن، أما العوامل فهي التي تسبب الأحكام الإعرابية في الكلمة العربية.

نشأة العامل في النحو العربي

فقد أورد ابن سلام الجمحي في كتابه "طبقات فحول الشعراء على أن من بدأ فكرة العامل في النحو العربي هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، وذهب على منهجه عيسى بن عمر، واتسع القول في هذه النظرية على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي (الجمحي ١٩٨٠). ويعتبر أول نص يتحدّث عن علامات الإعراب والتغيير الذي يحدث فيها بسبب العوامل الداخلية هو قول سيوييه: "باب مجاري أواخر الكلم من العربية: وهي تجري على ثمانية مجاري: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه

المجاري الثمانية يجمعها في اللفظ أربعةً أُضْرِبُ: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفَرِّقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب" (سيبويه، ٢٠١٢، ص ٢٠-٢١).

أنواع العوامل:

فقد قسم ابن جني في خصائصه العوامل النحوية إلى قسمين، هما: عامل لفظي، وعامل معنوي، اسمعه يقول: " وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُروك أن بعض العمل يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم" (ابن جني ١٩١٣، ص ١٠٩). ومعنى ذلك: أن الفرقَ بين العامل اللفظي والعامل المعنوي أن الأول منطوق، والثاني يظل معنى خاصاً، متى وقع بعده لفظ اعتُبر معمولاً به، وهو مدرك بالقلب .

العوامل اللفظية:

إن العوامل اللفظية هي ذلك النوع من العوامل التي تنطق وتكتب، فقد أعطاه النحويون اهتماماً بالغاً بالنسبة لمقارنته بالعامل المعنوي، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى سهولة إدراكه بدون تقدير، فمثال ذلك الفعل (وقف) في قولنا: وقف الطالب؛ فالذي أعمل الرفع في الفاعل (الطالب) هو الفعل الذي قبله (وقف)، وهو أيضاً الألفاظ المؤثرة فيما بعدها، وهو الأصل في الأعمال؛ فالفعل يعمل الرفع في الفاعل، أما نصبه للمفعول فهو محل خلاف، ومنه كذلك كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها، وحروف الجر والنصب والجزم.

وقد اتفق البصريون والكوفيون على أن العوامل اللفظية تنوع إلى ثلاثة أنواع، وهي: أسماء، وأفعال، وحروف. وقد قسم عبد القاهر الجرجاني العوامل اللفظية إلى قسمين، وهما:

١. عامل لفظي سماعي: وهو ما سُمع عن العرب، ولا يقاس عليه غيره؛ كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، مثلاً الباء وأخواتها تجر الاسم، فليس لنا أن نتجاوزها ونقيس عليها غيرها، وأمثلة ذلك: (أ) حروف الجرّ تجر الاسم فقط، وهي: من، إلى، على، في، الباء، اللام. (ب) حروف تنصب الاسم، وترفع الخبر، وهي: إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل. (ج) حروف تنصب الفعل المضارع: أن لن كي إذن.

٢. عامل لفظي قياسي: وهو ما سُمعت عن العرب، ويقاس عليها غيرها، وتفسير هذا المعنى أنه سُمعت له أمثلة مطّردة وصلت إلى حد بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل؛ فكلُّ ما يصدّق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي، وهي سبعة أنواع: الفعل على الإطلاق، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبّهة، المصدر، الاسم المضاف، الاسم التام.

العوامل المعنوية :

تطلق العوامل المعنوية على العوامل التي تدرك بالعقل دون أن يلفظ به، وتقع علامتها الإعرابية، ولكنها لا توجد في الكلام، ولا تكتب، وإنما قالوا: عاملٌ معنوي؛ لأنهم لم يجدوا شيئاً يعلّل علامته الإعرابية. ومجمل القول إن سيبويه وجمهور النحاة البصريين اقتصروا في العامل المعنوي على عاملين، وهما: عامل الرفع في المضارع، وعامل الرفع في المبتدأ والخبر.

أولاً: الابتداء

وهو الذي يرفع المبتدأ، والابتداء - حسب أقوال النحاة - يمكن أن يستخلص منه ما يلي:

١. الأولية: وقوع الاسم في أول الكلام.
٢. التعرية: تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية.
٣. الإسناد: العلاقة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر. ويقصد بأن الابتداء أصل الرفع في المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الأول في الأسماء، وكان الأصل في الأسماء هو الرفع، والمبتدأ معرّى من العوامل اللفظية، فهذا فإن المبتدأ يبقى على أصله من الرفع.

ثانياً: وقوع الفعل المضارع موقع الاسم

يُعرب الفعل المضارع في هذه الحالة؛ لمضارعه الاسم؛ بمعنى مشابته له؛ فالفعل المضارع يشبه الاسم في إهامه وتخصيصه، نحو قولك: (الولد يقوم)؛ فالفعل "يقوم" يصلح لزمانى الحال والاستقبال، وإذا أدخلت عليه السين (سيقوم) فستخلص إلى الاستقبال، والأمر نفسه عند الاسم: ف"رجل" مثلاً يصلح لجميع الرجال، لكن إذا عرّفناه بـ: "أل" وقلنا (الرجل) فإننا نخصّصه. وعامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، بمعنى وقوعه حيث يصح وقوع الاسم، ويمكننا أن نقول: يضرب زيد، وترفع الفعل، ثم نقول: أخوك زيد. (سبويه ٢٠١٢). أما عند الكوفيين فهناك عوامل معنوية عديدة، أشهرها:

١. الصرف أو الخلاف: هو مصطلح كوفي محض، معناه أن يكون في التركيب اللغوي الواحد ما يوحي باشتراك شيئين أو أكثر في حكم واحد، لكن المتكلم لا يريد ذلك، كما في المثال المشهور: لا تأكل السمك

وتشرب اللبن، فلقصده النهي عن الجمع بينهما، وقولنا: لا تتكلم وتأكل، فلا نريد نهي المخاطب عن الأكل والتكلم في جميع الحالات، بل تريد نهي عن الجمع بينهما.

٢. رافع المبتدأ: فهو أشهر خلاف في هذه العوامل؛ ذهب الكوفيون إن المبتدأ والخبر يترافعان، أما البصريون فيرون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ، وكان سيبويه أول من تطرق هذا الباب.

٣. رافع الفاعل: الشائع في هذا الباب أن الفاعل مرفوع بعامل لفظي، هو الفعل، لكنَّ خَلْفًا الأحمر ذهب إلى أن الفاعل مرفوع بالفاعلية، مفسرًا بذلك أنه عبارة عن الإسناد، أو شبه المبتدأ.

٤. عامل المفعول: يرى معظم النحاة أن المفعول منصوب بالفعل، أو بالفعل والفاعل معًا، أما خلف الأحمر فأكد أنه منصوب بالمفعولية.

نظرية العامل بين العلماء القدامى والمحدثين

اختلف النحاة في نظرية العامل ومسوغاته في البحث عن طريقة ضبط التغيرات وربط مكونات الجملة وتفسير نظامها، وتعين على إدراك العلاقات بين عناصرها وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية، واعتمدها النحويون القدامى بما أنهم المؤسسون لها وساروا عليها وانطلقوا منها في تأسيس القواعد النحوية، مما يدل على أنها ركن مهم في النحو العربي، فلا يقوم الإعراب من دونها ولا تحدد هوية الكلمة. وصار الأمر كذلك إلى أن جاء في العصر الأندلسي ابن مضاء القرطبي الذي نادى بإلغاء جوانب كثيرة من النظريات النحوية، فمنها: العامل، والعلل الثواني والثالث، والقياس والتقدير وغير ذلك.

إن جوهر نظرية العامل عند القدامى هو ما يسمى بالقرائن النحوية، وإن العامل في نقائه الفطري فهم صحيح لعلائق التركيب (حماسة ٢٠٠١). ووظيفة العامل في التعبير النحوي يقتضي الإعراب، فهو عنصر مساعد ومؤيد، وليس منتميا حقيقيا أو مؤثرا طبيعيا (قباوة، ٢٠٠٣). ففكرة العامل عند الخليل وسيبويه ليست هي نفسها عند سائر النحويين ممن جاء بعدهما، فقد خالف هؤلاء النحويون منهجهما في العامل، إذ العامل عندهما عنصر مؤثر عن الربط بين عناصر الجملة، ولكنه أصبح من تصور بعض النحويين: المحدث للعلامة الإعرابية (البطاوي، ٢٠٠٢).

أصبح العامل خاضعا لتفسيرات فلسفية امتزجت بالفهم اللغوي، فأخذ العامل والمعمول يقتربان في معناهما من (العلة والمعلول) وهما مصطلحان فلسفيان، فكما أن لكل معمول عامل فإن لكل معلول علة، لذا كان العامل الفلسفي متقدما على غيره من العوامل عند الدارسين لأنه شائع ومنتشر في كتب النحاة ومصنفاتهم قبل غيره. (كنداوي، ٢٠١١) والعامل الفلسفي عند الدكتور المخزومي "هو العامل الذي اقتبس منه النحاة من كلام المتكلمين في العلة"، فقد بدأ البصريون كلامهم فيه لأن منهج المتكلمين طغى على الدراسات

المختلفة إذ ذاك فاقتبس منه الدارسون منهجهم (المخزومي، ١٩٨٦).

فابن مضاء يدعو إلى حذف نظرية العامل بتاتا في النحو ادعاء منه إجماعهم على الخطأ، حيث يرى أن كل هذه التخريجات فاسدة، لأن الذي يعمل الرفع والنصب والجر والجزم في المفردات إنما هو المتكلم ذاته، وهو الذي ينطق بالجملة ولا شيء غيره مما ورد في الجملة من عوامل النحاة. فيرى ابن مضاء أن النحوي يجب أن ينظر إلى النحو على أنه صيانة وحفظ لكلام العرب من اللحن دون البحث في علله وعامله وأحكامه، والاكتفاء في كل ذلك بما نطقت به العرب، وعلى هذا الأساس بنى رفضه للعامل، فهو منطلق في رفضه له من رفضه للتعليل والاكتفاء بتصوير النحو وصفا للكلام المنطوق، وقد أكد ذلك في صدر كتابه (الرد على النحاة) قائلا: "فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والحذف والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وإن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعباراتهم توهم من قولنا: (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في "زيد" والنصب الذي في "عمر" وإنما أحدثه "ضرب"

وبالطبع فإن عدم وجود الفاعل ظاهرا في الجملة دفع النحاة إلى القول بالتقدير في المحذوف فالفاعل إذا لم يوجد ظاهرا فهو: ضمير مستتر، وهذا الاستتار والتقدير هو ضمن ما دعا ابن مضاء إلى حذفه مطلقا من الاعراب، فقال: ألا ترى أن سيبويه -رحمه الله- قال في صدر كتابه (إنما ذكرت ثمانية مجاز لا فرق بينما يحدثه ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه)، فظاهر هذا أن العامل أحدث الاعراب وذلك بين الفساد" (ابن مضاء، ١٩٨٨، ص ٧٧).

وقد أراد القرطبي أن يتخذ من موقف ابن جني في العامل سندا في دعواه، فقال: "وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني. قال أبو الفتح في خصائصه: بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية أما في الحقيقة ومحصول الحديث؛ فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم لا شيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله: لا شيء غيره وهذا هو قول المعتزلة... (سعيد ٢٠١١، ص ٢٥-٢٦). وتبع نهج ابن مضاء نخبة من المحدثين أمثال الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور تمام حسان في رفض العامل، ويرون أنه لا عامل في النحو العربي برمته؛ فالفاعل مرفوع مثلاً؛ لأن العرف ربط بين فكري الفاعلية والرفع.

ولعل من الأسباب التي أدت إلى رفض المحدثين هذه النظرية فهمهم القاصر لقضية العامل، فقد ظنوا أن النحاة يرون هذه العوامل (مؤثرات حقيقية) تُحدث بنفسها الرفع والنصب والجر (الأُسعد، ١٩٩٢، ص ٢٠٠)، وطفقوا يجمعون من كلام النحاة ما فيه نص على عمل شيء في شيء ويجعلون ذلك حجة لا

تقبل الجدل على ما فهموه من كلام القوم. ولو كانت نظرية العامل عند النحاة كما ظنها هؤلاء " لكانت هذرا يجب حماية العلم منه، وحمقا يجب أن يطهر العقل من التفكير بمثله، فليس من جد القول أن نقول إن هذه الألفاظ لها قدرة على الرفع والنصب والجر، لأنها ألفاظ ليست فيها هذه القدرة وليست لها هذه الطبيعة" (عرفة ٢٠١١).

وحقيقة القول أن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، بل؛ إنما هي أمارات ودلالات، وأن الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحملها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل، " وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضمون اللفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ وهذا واضح" (ابن جني ١٩١٣، ص ١١).

أثر العوامل في تفسير الكلام

كان للعوامل أثر في تفسير النصوص العربية مما سبب إطلاق النحاة مصطلح العامل على الأدوات المختلفة مع تصريحهم وكون الحس شاهدا بأن المحدث للحركات هو المتكلم، ومنها:

١. الحركات: وهي دلالة على المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة، وهذه المعاني لا تحدث إلا من وقوع الكلمة في جملة، فمتى دخلت الكلمة في جملة حدثت فيها هذه المعاني. فدخل (محمد) مثلا في قولك: قتل محمد محمود؛ هو الذي جعل لها معنى الفاعلية، وإذا نظرنا ما الذي أحدث هذا المعنى في التركيب وجدنا أنه الفعل (قتل) فارتباطه بمحمد على جهة الوقوع من مسماه جعله فاعلا، وارتباطه بمحمود على جهة الوقوع على مسماه أحدث فيه المفعولية. وعليه فإن ما يسميه النحاة عوامل قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب.

٢. وبناء على ما سبق نجد أن الفاعلية على سبيل المثال هي علة غائية للمتكلم من رفع الفاعل، وقد قال الحكماء: العلة الغائية علل فاعلية في الواقع. فالفاعلية التي هي غاية المتكلم أثرت فيه وجعلته يفعل الرفع، فهي علة فاعلة في فاعلية المتكلم الرفع، فهي فاعلة الرفع بواسطة، وفاعل الفاعل لشيء فاعل لذلك الشيء بواسطة، لذلك صح نسبة العمل إليه.

٣. المتكلم يحدث الرفع والفاعلية بآلة هي هذه العوامل، فهذه العوامل آلات في هذه الأحداث، ومن سنة العرب أن ينسبوا الفعل إلى آله كما ينسبونه إلى فاعله، تقول: قطعت السكين، كما تقول: قطعت بالسكين.

٤. هذه العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه وإنما هي عوامل في وجوب الرفع؛ فليست هي التي رفعت ونصبت وجرت، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات من الرفع والنصب والجر. وهذا الإيجاب أثر لها، ولا يتخلف عنها. وهو أثر لها بالمواضعة والاصطلاح... فهذه العوامل عملت فأثرت وجوب الرفع والنصب أو الجر، و المتكلم هو الذي رفع أو نصب أو جر، وقول النحاة: إنّ هذه العوامل عملت الرفع من باب الاتّساع في العبارة، والمراد عملت وجوب الرفع، فهو على حذف المضاف كقول الله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا" يوسف: ٨٢ أي أهل القرية.

الخلاصة

تناولت هذه المقالة مفهوم العامل من حيث اللغة والاصطلاح، نشأته، أنواعه، موقف بعض من القدماء والمحدثين من نظرية العامل، وأثره في تفسير النصوص. وتوصلت المقالة إلى نتائج أهمها ما يلي: (١) وجد العامل النحوي تحريفاً في مفهومه بعد الخليل وتلميذه سيبويه، إذ أن العامل عندهما عنصر بناء وربط عناصر التركيب الجملي، وهو عند مخالفهم الجالب للعلامات الإعرابية. (٢) إن السبب الذي أدى ببعض النحاة إلى مخالفة القدماء في مفهوم العامل هو تأثرهم بالعلوم الفلسفية والعلوم الدينية الأخرى كالفقه والتوحيد. (٣) أن هذه النظرية نشأت من عبد الله ابن أبي اسحاق ثم مرت بعيسى بن عمر، ثم طغت على يدي الخليل، ونضجت على يدي سيبويه. (٤) يمثل اختلافات النحاة في نظرية العامل إلى اختلاف مشاربهم الفكرية، فكل متأثر بمذهبه. (٥) يعد ابن مضاء القرطبي أول من أوجج نار إلغاء العوامل النحوية في كتابه "الرد على النحاة" وتبعه المحدثون أمثال ابراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" وتمام حسان في كتابه "اللغة العربية: معناها ومبناها". (٦) كان للعامل في النحو أهمية بالغة في تفسير وتوضيح معاني النصوص.

المراجع

- Arafah, Muḥammad. (2011). *Al-naḥw wa al-nuḥāt bayna al-Azhar wa al-Jāmi'ah* (Cet. 1). Al-Qāhirah: Maṭba'at al-Sa'ādah.
- Al-As'ad, 'Abd al-Karīm Muḥammad. (1992). *Uṣūl al-naḥw al-'Arabī*. 'Ammān: Dār al-Shurūq.
- Al-Baṭāṭī, Ṣalāḥ 'Abd al-Ṭāhir. (2002). *Nazariyyat al-'āmil fī al-naḥw al-'Arabī fī daw' Kitāb Sibawayh* (Disertasi doktor tidak diterbitkan). Al-Jāmi'ah al-Mustanṣiriyyah, Baghdād.
- Al-Jumahī, Muḥammad ibn Sallām. (1980). *Ṭabaqāt fuḥūl al-shu'arā'* (Taḥqīq Muḥammad Maḥmūd Shākir, Juz 1, Cet. 1). Al-Qāhirah.
- Al-Jurjānī, 'Alī ibn Muḥammad ibn 'Alī. (1405 H). *Al-Ta'rīfāt* (Taḥqīq Ibrāhīm al-Abyārī, Cet. 1). Bayrūt: Dār al-Kitāb al-'Arabī.

- Al-Makhzūmī, Maḥdī. (1986). *Madrasat al-Kūfah wa manhajuhā fī dirāsāt al-lughah wa al-naḥw* (Cet. 3). Bayrūt: Dār al-Rā'id al-'Arabī.
- Ḥamāsah, Muḥammad 'Abd al-Laṭīf. (2001). *Al-'alāmah al-i'rābiyyah fī al-jumlah bayna al-qadīm wa al-ḥadīth*. Al-Qāhirah: Dār Gharīb.
- Ibn Jinnī, Abū al-Faḥ 'Uthmān. (1913). *Al-Khaṣā'is* (Taḥqīq Muḥammad 'Alī al-Najjār, Juz 1). Bayrūt: 'Ālam al-Kutub.
- Ibn Maḍā' al-Qurṭubī, Abū al-'Abbās. (1988). *Al-Radd 'alā al-nuḥāt* (Taḥqīq Shawqī Ḍayf). Al-Qāhirah: Dār al-Ma'ārif.
- Ibn Manzūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1997). *Lisān al-'Arab* (Juz 11, Cet. 1). Bayrūt: Dār Şādir.
- Qabāwah, Fakhr al-Dīn. (2003). *Mushkilat al-'āmil al-naḥwī wa nazariyyat al-iqtidā'* (Cet. 1). Dimashq: Dār al-Fikr.
- Sa'id, Sa'd Kāzim Kandāwī. (2011). Al-'āmil al-naḥwī: Dirāsah istimūlūjiyyah. *Majallat Kulliyat al-Tarbiyah, Jāmi'at Wāsiṭ*, 1(9).
- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān ibn Qanbar. (2012). *Al-Kitāb* (Taḥqīq Aḥmad Ḥasan Maḥdalī & 'Alī Sayyid 'Alī, Vol. 1, Cet. 2). Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.